التحولات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية وانعكاساتها على الساحة الدولية (2010-1991)

أ.كاش محمد –جامعة الجلفة
أ. رافع أمبارك –جامعة الجلفة

ملخص :

تسعى السياسة الخارجية الروسية إلى تلمُّس طريقها نحو الوصول إلى مكانتها التي تصبو إليها في النظام الدولي، ومن أجل ذلك، حاولت موسكو جاهدةً تحقيق العديد من الأهداف التي تمثّل خطوةً هامة في سبيل اعتلاء روسيا الاتحادية مكانة سامقة في النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب الذي ترغب في تدشينه،كان من أهم تلك الأهداف الحفاظ على الوضع الأمني واستقراره الداخلي، وتعميق أواصر العلاقة مع دول الجوار في الفضاء السوفييتي السابق، وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع قوى كبرى أخرى في آسيا كالصين والهند واليابان والحؤول دون تدخل الدول الأخرى في شئون روسيا الاتحادية أو منطقة نفوذها في المحيط السوفييتي السابق.

Abstract:

Russian foreign policy seeks to grope their way towards a position that aspire to in the international system, and for that, Moscow tried hard to achieve many of the goals that represent an important step in order to ascend the Russian Federation luxuriant place in the new multipolar international system that you want to launch.

The most important of those goals to maintain the security and stability of the procedure, and to deepen the bonds of diets with neighboring countries in the space the former Soviet, and the development of economic, political and cultural relations with other major powers in Asia such as China, India, Japan and prevent the intervention of other countries in the federal affairs of Russia or its influence in the region Ocean Soviet past.

مقدمة :

لعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر سنة 1991هى كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة فى ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفى ظل النظام العالمى الجديد الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى فقد انهار الاتحاد السوفيتى، وتفككت مؤسساته، أو على الأقل دخلت فى حالة سيولة شاملة واختراق خارجى، وأصبح من المتعين بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولى الروسى، وذلك كله فى ظل الظروف والأزمة العامة التى شهدها المجتمع الروسى بسبب التفكك فقد تراجع الأداء الاقتصادى، وظهرت قوى سياسية جديدة فى المجتمع تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة، وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسى، وتزايدت الحركات المطالبة بالانفصال ومن ثم واجهت روسيا مشكلة "إعادة هيكلة" السياسة الخارجية فى ظروف التفكك الشامل المحيط بها، والأزمة العامة من ناحية ثانية فقد ورثت روسيا التركة الدولية للاتحاد السوفيتى، بما فى ذلك مقعده فى مجلس الأمن وسفاراته فى الخارج، وورثت أيضا ترسانته النووية وأدوات نقلها (الصواريخ عابرة القارات) ومن هنا، جاءت المعضلة الثانية، وهى كيف يمكن صياغة مركز دولى جديد لروسيا يتفق مع مقدرتها العسكرية، ويعترف بضعف اقتصادها، وبأنها قد هزمت فى الحرب الباردة كيف يمكن التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا كقوة كبرى، والالتزامات الضخمة لتلك العظمة، والتى لا تستطيع روسيا الوفاء بها؟ من ناحية ثالثة، فقد تزامن مع استقلال روسيا صعود قوى دولية جديدة، كالاتحاد الأوروبى، الذى تكون بموجب معاهدة ماستريخت التى

وقعت فى الشهر نفسه الذى انهار فيه الاتحاد السوفيتى، بالإضافة إلى الصين والنمور الآسيوية وبالتالى، أصبح من المتعين على روسيا أن تصوغ سياسات خارجية للتعامل مع القوى الصاعدة الجديدة.

الاشكالية :

هل إستطاعت روسيا أن تلعب دور وأن يكون لها مكانة على الساحة الدولية منذ1991-2010؟

ولايمكن التوصل إلى معرفة هذا الدور إلا من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات :

- ماهي أهم التغيرات التي شهدتها سواء من الجانب الإقتصادي والسياسي والعسكري ؟
- وهل كان للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دور في بروز روسيا على الساحة الدولية ؟

المحور الأول : التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية

لقد أدى وصول غورباتشوف الى الحكم في مارس 1985 الى تغييرات جذرية في أسس النموذج السوفياتي ، اذ قامت القيادة السوفياتية بتطبيق العلنية الديمقراطية بدرجة عالية من السرعة فاقت بكثير وتيرة التحولات في مجال اعادة البناء الاقتصادي ، اذ كان من المفروض البدء بتحولات اقتصادية وبعد نجاحها ينتقل الى اجراء تحولات على صعيد الديمقراطية العلنية ، لكن ماحدث هو العكس اذ عين في مراكز رئيسية وحساسة كوسائل الاعلام الواسعة الانتشار مثقفون يتصفون بالعداء للنظام الاشتراكي ، مما جعلها تتحول الى مراكز دعاة للرأسمالية ، كما دعت التحالف الرأسمالي بقيادة بوريس يلسن وحتى "غورباتشوف" شجعها على نقد الاشتراكية و لم يستعمل القوة للحيلولة دون انفصال الجمهوريات .

فكل هذه الأمور عجلت من تفكك الاتحاد السوفياتي فأثر اتفاق مينسك في08 ديسمبر 1991 الاتحاد السوفياتي أصبح غير موجود ، فنتجت عنه 15 دولة مستقلة من بينها روسيا التي كانت أكبر الجمهوريات مساحة وقد اعتبرت روسيا الوريثة الشرعية للاتحاد السوفياتي ، اذ ورثت كل تعهداته الدولية : مقعده أو العضوية الدائمة في مجلس الامن ، كما ورثت الترسانة النووية الا أنها لم تتحصل فقط على الأمور الايجابية بل ورثت أيضا العديد من المشاكل ولقد أدى الانتقال من الاتحاد السوفياتي الى روسيا الاتحادية الى حدوث عدة تغيرات مست جميع المجالات سواء كانت سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا كما شمل أيضا طبيعة العلاقات الأمريكية من الاتحاد السوفياتي الى روسيا .

التحول السياسي والاستراتيجي والاقتصادي في روسيا

ان التغييرات التي حدثت سواء في الجانب الداخلي أو على المستوى الدولي المتمثل في بروز نظام دولي جديد بزوال الثنائية القطبية والحرب الباردة أدت الى احداث تغييرات أساسية في جانب مهم يتمثل في السياسة الخارجية ، فاذا كان النموذج السوفياتي للسياسة الخارجية عبارة عن بناء غير متناسق مركز على مقاربة مختلفة للعلاقات الدولية حسب مجموعة من الدول ، أي المجتمع الدولي كما يراه السوفيات كان يتكون على الأقل من 3 مستويات : دول الحلفاء مجتمعة في عقد وارسو دول العالم الثالث التي يمكن أن تصبح حلفاء والدول الغربية المجتمعة في حلف الناتو وهذه المستويات الثلاث تبرز ثلاث مواقف مختلفة رغم أنها لها نفس الهدف هو انهاء الايديولوجية الشيوعية

الإستراتيجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال تحديد أهم معالم توجهات روسيا الاتحادية الإستراتيجية، والتي تتمثل فيما يلي :

الواقعية: تتجسد هذه السمة في سعي القيادة السياسية الروسية إلى بناء سياسة براغماتية، عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية، التي كانت تميز التحرك الدبلوماسي والسياسي السوفييتي في الماضي القريب، وإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية

براغماتية القيادة: وتتمثل في لجوء القيادة الروسية إلى قيم جديدة بدأت تعمل بها، حيث عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة، بما فيها الأيديولوجيات الماركسية اللينينية .

الديناميكية: وتظهر ديناميكية أو فاعلية الإستراتيجية الروسية من خلال ما يضمن بصورة جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الأيديولوجيات الشيوعية،

المنافسة: وهي هدف جديد على السياسة الروسية، ولأجله أجاز الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجية. لكن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات، التي سرعان ما انعكست على الإستراتيجية الروسية، من خلال إعادة ترتيب الأولويات، الذي انعكس في خطط الإصلاحات البنيوية الجديدة، وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج .

المحور الثاني : تطور السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

إن انهيار الاتحاد السوفييتي و ايديولجيته الماركسية، و ظهور روسيا كدولة منفصلة مستقلة، وتحديات ما بعد الحرب الباردة فرضت على روسيا إعادة تعريف مصلحتها الوطنية و إقامة تعديلات جوهرية حول مفهومها للإستراتجية الدولية و من ثم تحديد أولويات سياستها الخارجية، وكان من شأن ذلك أن قاد إلى نقاش عنيف حول أولويات السياسة الخارجية بين المنظرين، الخبراء، والممارسين الروس، والذي تجسد في شكل حوار بين مدارس نظرية تختلف في أسسها المفاهمية ومقاربتها للقضايا الدولية، وتقريبا فإننا نجد أغلب منظورات العلاقات الدولية الكلاسيكية(الواقعية، الليبرالية، الماركسية)، و التي يمكن تحديدها في مدرسة روسية للأفكار (الأطلسيون، الأوراسيون، القوميون Derzhavniki).

أهداف السياسة الخارجية الروسية :

الواضح أن بوتين قد كرَّس قدرًا ملحوظًا من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية، تحاول استعادة المكانة التي كان يتبوأها الاتحاد السوفييتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية بحيث تتفق مع الوضع الجديد، ليمكِّنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق. ولهذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي. وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد.

ويمكن القول إن أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة تتمثل فيما يلي:

- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.
- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.
- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
- الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة

- السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفييتي السابق
- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى
- تعزيز الديمقراطية في روسيا.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي... إلخ.

ملامح تحركات السياسة الخارجية الروسية

قبل وصول بوتين مرة أخرى إلى سدة الحكم، لوَّح بخطوات قوية لسياسة روسيا الخارجية تنتوي بلاده اتخاذها ضد "الشركاء الغربيين" بسبب ما يقومون به مما أسماه "الخطوات الانفرادية على الساحة العالمية، والتي لا تراعي رأي روسيا ومصالحها".

وأكد الرئيس الروسي أنه لا يجوز تحديد قواعد اللعب في الاقتصاد والسياسة الدولية من وراء ظهر روسيا، أو بمعزل عنها وعن مصالحها، مشيرًا إلى أن التعاون الدولي طريق ذو اتجاهين، ومشددًا على السعي إلى التعاون البنَّاء والحوار في شأن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي، والرقابة على الأسلحة، وصون الأمن العام. وألمح إلى أن الخطوات الانفرادية المشار إليها سلفًا سوف تلقى التقويم المناسب والرد المقابل.

وأشار إلى أن روسيا استعادت خلال السنوات الأخيرة موقعها بين القوى العالمية الرئيسة، معتبرًا أن مكانتها الحالية وقدراتها تؤهلها للعب دور أوسع، وتجعل مشاركتها في الشئون الدولية ضرورية أكثر فأكثر.

وفي خضم حملته الشديدة اللهجة على الغرب قبل وعقب انتخابه رئيسًا لروسيا لفترة جديدة، حدَّد بوتين أولويات عمله كرئيس للدولة، مؤكدًا أن إعادة تسليح روسيا أصبحت ضرورية لمواجهة سياسة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في مجال الدفاع الصاروخي، مما يفرض عدم تخلي الدولة الروسية عن قدراتها للردع الإستراتيجي، التي اعتبرها مُشكِّلةً للضمانة الأساسية لبلاده، في إشارة إلى السلاح النووي والصواريخ العابرة للقارات، والمقاتلات، والغواصات، وذلك من خلال أضخم برنامج للتسليح في روسيا منذ استقلالها عام1991.

المحور الثالث : الموقف الروسي من التحولات في النسق الدولي

مما لا شك فيه أن سرعة استعادة روسيا لنفسها، اقتصادياً ودولياً، ومحافظتها على جزء مهم من ترسانتها النووية الإستراتيجية، أسهم في تعزيز دورها، وعودتها إلى الساحة العالمية، من باب الدول الكبرى، التي تمتلك موارد وقدرات وإمكانات تؤهلها لتكون لاعباً جيو/استراتيجياً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية ضمن المنظومة العالمية، الحالية، من دون الوصول إلى حدّ المواجهة مع الولايات المتحدة أو أية قوة كبرى أخرى..

إنما مع المحافظة على مصالحها في المدى الجيوسياسي الذي ترتبط فيه هذه المصالح، والدفاع عنها بالقوة إذا لزم الأمر في حال تعرضت للخطر، وهذا ما جعلها تعيد تقييم إستراتيجيتها السياسية والعسكرية، لتتواءم مع عالم اليوم، حيث المنافسة، وصراع مصالح الدول الكبرى يهيمنان على العالم.

كما تسعى الإدارة السياسية الروسية الحالية إلى الانفتاح على دول العالم المختلفة ولاسيما دول الشرق، وإعادة الاعتبار لنظرية المحور الثلاثي (روسيا، الصين، الهند) مع إتباع دبلوماسية جديدة تقوم على تعزيز دورها كوسيط مقبول من كل الأطراف في حل النزاعات والأزمات الدولية والإقليمية، وهذا ما سعت إليه روسيا (كما يرى بعض المحللين لاستراتيجيين)

في ملفات مثل العراق، إيران، سوريا ولبنان وفلسطين وغيرها من الأزمات خلال السنوات الأخيرة تعتمد التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية والتي بدأ العمل بها في منتصف فبراير الماضي في معظمها علي ضرورة استخدام الأشكال والمناهج العصرية للعمل السياسي الخارجي، بما في ذلك الدبلوماسية الاقتصادية، وإدخال ما يسمي بعناصر القوة الناعمة والاندماج الواعي في التيارات المعلوماتية العالمية.

وتؤكد هذه النظرية الاهتمام الأكبر لحماية مصالح وحقوق المواطنين الروس في الداخل والخارج. وقد حرص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الوقت نفسه علي تأكيد التمسك بالمبادئ الرئيسية لنظرية السياسة الخارجية التي سبق وأعلنها خلال ولايتيه السابقتين ومنها الشفافية والوضوح والبراجماتية والتصميم علي تحقيق وحماية المصالح القومية، مشيراً إلى ضرورة تنفيذ ذلك دون الانزلاق إلى أية نزاعات أو مواجهات مع الآخرين والتعاون مع كل شركاء روسيا علي أساس مبدأ المساواة والاحترام المتبادل إلى جانب مراعاة الدور المحوري للأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي.

وتسيطر حالة من القلق على السياسية الخارجية الروسية بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الدولي والتي أثرت بشكل واسع على العلاقات الدولية وعلى علاقة روسيا بصفة خاصة مع شركائها وحلفائها التقليديين وفى مقدمتهم الصين .

ويقول محللون سياسيون أن هناك قلقا روسيا واضحا من الوضع الدولي الراهن وقد أثير هذا الأمر على نحو مباشر ومكثف في أروقة صناعة القرار الروسي، وفي ندوات مغلقة ناقشت مستجدات الوضع الدولي وتم خلالها التحذير من تأثير تداعيات الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة في مناطق مختلفة من العالم، وأيضاً تفاعلات ما سمي ب"الربيع العربي" المتزايدة على النظام الدولي القائم، خاصة فيما يتعلق بإضعاف مبدأ سيادة الدول الذي قام عليه النظام الدولي منذ خمسينات القرن الماضي، لمصلحة تغليب مصالح الشعوب، مع ما يتبع ذلك من إعادة النظر بتركيبة مجلس الأمن الدولي ومهماته.

ورصد المحللون السياسيون ارتفاع الهاجس الأمني عند القيادة الروسية في الآونة الأخيرة حيث قام الرئيس الروسي بوتين عقب مشاركته في قمة دول مجموعة "بريكس" التي تضم إضافة إلى روسيا والصين كلاً من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، بإعطاء أوامر بإحياء تقليد سوفيتي بإجراء مناورات عسكرية مفاجئة تهدف إلى المحافظة على حالة التأهب عند الجيوش الروسية وتوجه رسائل ذات مغزى تتعدى إقليم البحر الأسود حيث أُجريت المناورات لتصل إلى الحلف الأطلسي في الوقت ذاته واصلت روسيا استعراض عضلاتها العسكرية في حوض البحر المتوسط موجّهة رسائل مماثلة إلى دول حوض المتوسط.

واعتبر المراقبون السياسيون أن موسكو تبنت عقيدة سياسية جديدة حملت خطاباً متشدداً للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق على سكة التنفيذ العملي. ولم يخف الروس أن التحديات الجديدة وعلى رأسها المتغيرات الأخيرة في العالم بما فيها الأزمة المالية والاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شكلت حافزاً أساسياً لتشديد عدد كبير من البنود التي تقوم عليها العقيدة الجديدة.

وقال بوتين في اجتماع لمجلس الأمن الروسي عقد بعد مرور يومين على توقيع الوثيقة الجديدة: "تركز العقيدة على ضرورة استخدام الأشكال والمناهج العصرية للعمل السياسي الخارجي، بما في ذلك الدبلوماسية الاقتصادية، وإدخال ما يسمى بعناصر القوة الناعمة وشركاء روسيا الأوروبيين.

ويعتبر المراقبون السياسيون أن ما سمي ب"ثورات الربيع العربي" لعبت دوراً رئيسياً في دفع روسيا نحو إعادة التفكير في تطوير السياسة الخارجية إلا أن تطورات المنطقة العربية لم تكن الأساس الوحيد الذي دفع روسيا لتبني سياسة خارجية أكثر حزماً، لكنها بالتأكيد زادت قلق الكرملين من مخاوف تسريع إنشاء نظم دولية جديدة لا تناسب طموحات الروس.

واهتمت الأوساط السياسية بتصريح هام لمسئول رفيع في الديوان الرئاسي أدلى به مؤخرا لصحيفة "كوميرسانت" قال فيه " أن بعض بنود عقيدتنا السياسية كان بحاجة إلى تشديد، وعلى سبيل المثال ينبغي التعامل مع مسألة مواجهة محاولات التدخل بشؤوننا الداخلية بمنطق جديد"، مشيراً إلى أن ما يحدث في بعض مناطق العالم يعد مؤشراً مزعجاً إلى تبدل في المزاج الدولي يسمح بزيادة التأثير في الوضع الداخلي في دول مستقلة وذات سيادة.

وكان بوتين قد طلب تعديل وثيقة السياسة الخارجية الروسية فور تسلّمه مقاليد الرئاسة في ولاية جديدة، وأنجزت الخارجية الروسية وضع وثيقتها في نهاية العام، لكن الرئيس الروسي قام بتأجّيل التوقيع عليها مرات وأرسلها للمراجعة بهدف "تشديد بعض بنودها أكثر" قبل أن تخرج بصيغتها النهائية في فبراير الماضي.

وبحسب مصادر سياسية فإن البنود التي طلب بوتين تشديدها كانت تتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة وبنمط العلاقات داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وتقول المصادر أنه بسبب التعديلات الكثيرة على الوثيقة أصبحت العلاقة مع واشنطن في موقع متأخر على لائحة أولويات السياسة الخارجية الروسية في حين حلّت رابطة الدول المستقلة تقليدياً في المقدمة.

وقالت المصادر أن تحالفات موسكو الإقليمية والدولية، خصوصاً في إطار منظمات مثل "بريكس" و"شانغهاي" و"شوس" (تعتبر الأخيرة الذراع العسكرية الأمنية لعدد من بلدان الرابطة) تقدمت أيضاً، تليها أوروبا وشرق آسيا قبل أن تصل العقيدة إلى الحلف الأطلسي ثم تطرح البند المتعلق بالعلاقات مع واشنطن بعد ذلك.

واعتبرت المصادر أن أزمة "حرب القوانين" التي أسفرت عن تدهور العلاقات مع واشنطن أثرت كثيراً في صياغة العقيدة العسكرية، خصوصاً بعدما اعتبرت أوساط روسية أن واشنطن "تستخدم ملفات انتهاكات حقوق الإنسان لزيادة دائرة نفوذها وتأثيرها في صنع القرار الروسي".

ويرى دميتري ترينين، مدير "مركز كارنيغي" في موسكو، أن السياسة الروسية تجاه الغرب ستكون أكثر انعزالية، لكنه يعتبر مع ذلك أن النزعة نحو تشديد النهج في العلاقة مع واشنطن قد ظهرت حتى قبل تبني قانون "ماغنيتسكي"، الذي يوفر سبلاً غير قانونية لملاحقة منتهكي حقوق الإنسان من المسؤولين الروس.

ويقول المحللون السياسيون أن الرئيس الروسي يشعر بحالة خيبة أمل تجاه الولايات المتحدة والغرب عموماً مشيراً إلى أن الكرملين اعتبر محاولة الغرب المراهنة على دميتري ميدفيديف، على أنها تدخل في الشئون الداخلية لروسيا.

وأضاف المحللون "عندما وقف بوتين بعد الانتخابات الرئاسية في ساحة "مانيج" في موسكو وقال – وقد اغرورقت عيناه بدموع الفرح – "نحن انتصرنا"، كان ذلك رداً ليس على المعارضة الداخلية فقط، بل وعلى رعاتها في الخارج، وجاء تبني "قانون ماغنيتسكي" في الولايات المتحدة ليشكل القطرة الأخيرة التي أقنعت بوتين نهائياً بضرورة تعزيز"سيادة واستقلالية السياسة الخارجية لموسكو".

وعموماً، لم يكن إدخال عنصر استخدام القوة للمحافظة على مصالح روسيا هو التعديل الوحيد الذي أشار إلى التوجه لتشديد السياسة الروسية الخارجية.

وتعتبر العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية قد نجحت في الحفاظ على غالبية بنودها السابقة كما تميزت بوضوح الفقرات التي تتعلق بدور روسيا ونيتها الدفاع عن حقوقها ومصالحها الوطنية ومواطنيها في أي مكان.

خاتمة :

سعت روسيا في سبيل تحقيق اهدافها المتمثلة في ابراز مكانة قوية ودور مهم في العلاقات الدولية إلى عدد من الوسائل والأساليب التي لم تقتصر على الناحية السياسية فحسب، وإنما امتدت لتشمل باقي المناحي العسكرية والاقتصادية وما يسمى بالقوة الناعمة من إعلام وثقافة وغير ذلك. فقد أعلنت موسكو عن عزمها على تقوية الجيش الروسي وإمداده بأحدث الأسلحة القتالية، وكذلك سعت نحو تعزيز دور ومكانة المنظمات الدولية ذات الثقل الدولي مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون؛ وذلك لمجابهة النفوذ الأطلسي الذي صار أداةً أمريكية للتغلغل والتوغل في الشئون الدولية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

كما سعت موسكو نحو إرساء نظام اقتصادي وتجاري يقوم على التبادل التجاري –لا سيما العسكري– لا سيما مع الدول الحليفة والصديقة في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا، بما يساعد على إنعاش الاقتصاد الروسي بشكل كبير.

وفيما يتصل بالمصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، فقد عملت موسكو على وضع إستراتيجية سعت من خلالها إلى الوصول إلى تلك المصالح وتحقيقها والحفاظ عليها. تمثلت أولى ملامح تلك الإستراتيجية في محاولة إنهاك قوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال مزاحمتها في القضايا الشائكة والحساسة بالشرق الأوسط.

كل ما سبق يؤكد الفكرة القائمة والملحة والشديدة الأهمية لدى القيادة الروسية التي تتمثل في سعي موسكو الحثيث والجاد نحو إيجاد موطئ قدم لها على قمة النظام الدولي الحالي؛ ليساعدها ذلك فيما بعد –وعلى المدى المتوسط والطويل، وبالتعاون مع قوى كبرى أخرى– على تغيير هيكل النظام الدولي القائم، واستبداله بنظام دولي متعدد الأقطاب، يراعي مصالح كافة أطرافه من القوى الكبرى، دون تفرد إحدى تلك القوى بالهيمنة على النظام من ناحية، ودون إحداث حالة من الصراع أو الصدام بين تلك القوى فيما يتصل بقضية هنا أو هناك من ناحية أخرى.

ولذلك يرى بعض الأكاديميين ودارسي العلوم السياسية أنه برغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادي القطبية، وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية، وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثَمَّ فهي أكثر ميلاً إلى احتواء الخلافات التي تنشب من آن لآخر مع واشنطن، وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي.

قائمة المراجع :

1سهيل فرح،"الجيوبولتيك الروسي:ملامح القوة والضعف"،في:شؤون الأوسط ،بيروت،مركز الدراسات الاستراتيجية،العدد112،خريف2003،ص30.

2عبد الصادق علي،روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسة الخارجية الروسية، أبو ظبي:شركة بن دسمال للطبع،2003.، ص32.

3د. ناصر زيدان، "دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين"، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 2.

4عماد الدين حاتم، "المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا"، شئون الأوسط، العدد 113، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2004)، ص 64.

5hilaire castelli et les autre . de l’urss a la cei 12 états en quete d’équilibre (paris :2dition marketing 1997). p37.

6- jean pierre massias . « crise didentité d’un état en recomposition » politique etrangére . n° 5128 le 29 fév 2001. P 85

7denis eckert et vladimir kolosson ،la russie (paris ،flammavion 1999) .p82